

التبيين

في فوائت الأدباء العصريين

الأستاذ : صبحي البصام

هذه فوائت أدباء عصرين . وقد تعقبها فوائت أخر في مقالات أخر . فإن أعقبها فلن يكون لها ترقيم يدل على تسلسل ، لأنها ليست مهياًة ، وإنما تهيأ عند حصول موادها ، واسعاف الحال بكتبتها . وأقر بهذا ، وأنا أتعب على أدباء أموراً ، أنهم محسنون اليّ وإلى ناس كثير بما قدّموه من علم . وما أفعله إنما هو لتزويق ماشادوه ، أو لتعديل ما أقاموه ، وذلك منهم في كتب ألفوها ، أو مخطوطات حققوها ، أو مقالات تمّقوها . ولاشك أن عرض أصحاب الفوائت مالديهم من علم هو أعلى من فتشي عما فيه من أغلاط ، وأين سهولة المتح من صعوبة الاستنباط . وهذا بدء تبين الفوائت :

كتاب علم الفلك في القرون الوسطى

١ - دخول الفاء على خبر المبتدأ :

قال المستشرق السنيور كرلو نلينو في كتابه « علم الفلك في القرون الوسطى ص ٧١ » المطبوع بروما سنة ١٩١١ إن ابن أبي أصيبعة انحرف في كتابه « عيون الأنباء ... » عن قواعد الصرف والنحو . وقال : « أدخل الفاء فيما لا يجوز دخوله » كقوله : « وأنت فقد عملت غير ماقلت لك » وكقوله : « وجميع ما تحتاج إليه من الكتب وغيرها فهو يأتيك » وكقوله : « وشعره فهو الذي عجز عنه كل شاعر » . قلت : عبارات ابن

أبي أصيبعة هذه ، وهي ثلاث ، دخلت الفاء في كل منها على خبر
المبتدأ . وهذا من الكلام الفصيح العالي الذي لا يُعاب تأليفه ، ولا
يغمص من قدره . وإنما ينكره المنكر لاعتياده لغة العصر الحديث ،
وهي قد خلت من هذه الفاء أو كادت . والفاء فيه مشبهة الجزاء وليست
به . وكأنها اجتلبت لتدل على وجوب وقوع الخبر . ومنه قوله تعالى
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ [سورة النور ،
آية ٢] ، ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ [سورة
المائدة / ٣٨] . وقيل في الزاني والزانية إنَّ التقدير فيهما : الذي زنى والتي
زنت . وفي السارق والسارقة : الذي سرق والتي سرقت . فاجتلبت الفاء
من أجل أن الاسم الموصول يضمن معنى الشرط . كأنَّ الأصل : من زنى
فاجلدوه ، ومن سرق فاقطعوا يده . ومن دخول الفاء على خبر المبتدأ
قول بعضهم :

وقائلة خولان فانكح فساتهم وأكرومة الحيين خلوكا هيا^(١)
وقول عدي بن زيد :

أرواح مودّع أم بكـوور أنت فانظر لأي حال تصير^(٢)
وقول صعصعة بن صوحان (آخر كتاب جمع الأمثال) : « اذا لقيت
المؤمن فخالصه ، واذا لقيت الكافر فخالفه ، ودينك فلا تكلمنه » . وقول

(١) [البيت من شواهد سيويه ، وانظره في كتاب شرح أبيات سيويه لأبي محمد
السيرافي ١ : ٤١٣ - ٤١٤ ، وفي كتابي عبد القادر البغدادي : خزانة الأدب ١ : ٢١٨ - ٢١٩
وشرح أبيات مغني اللبيب ٤ : ٣٧ - ٣٩ / المجلة] .
(٢) [البيت من شواهد سيويه وانظره في شرح أبيات سيويه لأبي محمد السيرافي ١ :
٤١٤ - ٤١٥ وفي شرح أبيات مغني اللبيب ٤ : ٣٩ - ٤١ / المجلة] .

ابن عباس لمعاوية « وهذا المال فليس لك فيه إلا ما لرجل من المسلمين » (الأمل والمأمول ص ٢٩) . وقول الحجاج : « كل ما قالوا فقد صدقوا فيه » (الوزراء والكتاب ص ٤٢) . وقول الراغب الإصبهاني : وقوله : « ونفس وما سواها فإشارة الى القوى التي جعلها مقومة للنفس » (معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ٢٥٧) . والمثل في ذلك كثيرة ، أكتفي بما قدمت منها . على أننا لو قدرنا اسماً موصولاً مضمناً معنى الشرط في الأمثلة التي تلت الآيتين الكريميتين لكان في ذلك تكلف . وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ باطراد . وقد يكون الأولى أن تقيّد إجازته بالدلالة على وجوب وقوع الخبر أو القصد إلى تقويته . وبما يدل على قوة هذه الفاء أن الحاجة لا تحوج إليها مع جواب الشرط حين يكون مضارعاً مجزوماً ، في حين يُحتاج إليها في مواضع لتقوية الربط بين الشرط وجوابه . وقد وجدت في بعض الشواهد ما يدل على جواز تقدير « أمّا » للفاء^(١) .

كتاب نخب الذخائر في أحوال الجواهر

٢ - تعدية « اعتبر » إلى مفعولين :

قال العلامة الأب أنستاس الكرملّي في تحقيقه « كتاب نخب الذخائر في أحوال الجواهر »^(٣) : « فإنّ إجبار الناس على إفراغ كلّ كلمة على فعلول بوزن هذا الوزن وصبها في قالب العصفور^(٢) يُعتبران تعدياً على

(١) من المراجع التي رجعت إليها في هذه الفاء عدا ما ذكرته : الكتاب ، والمقتضب ، ومغني اللبيب ، والكشاف .

(٢) قلتُ : لو كان قال « عصفور » بلا ألف ولام لكان أجود .

(٣) [كتاب نخب الذخائر في أحوال الجواهر لمحمد بن إبراهيم بن ساعد الانصاري السنجاري المعروف بابن الأكفاني (ت ٧٤٩ هـ) ، حققه الأب أنستاس ماري الكرملّي وطبع في القاهرة سنة ١٩٣٩ م / المجلة] .

حقوق المتكلمين « (ص ٨٠) . فعدي « يعتبر » إلى مفعولين ، والوجه أن يُقال « يعتدّان » أو يُعدّان « بالبدال فيها . ومن استعمل « اعتدّ » البعيث الحنفي ، قال (المؤتلف والمختلف ص / ٥٦) :

ويعتده قوم كثير تجارة ويمعني من ذاك ديني ومنصبي وإبراهيم بن المهدي (أشعار أولاد الخلفاء العباسيين ص / ٤٤) :

أراه في فعله عدوّاً وكنت أعتده صديقاً
وابن جني : « ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزاً » (سر صناعة الاعراب ج ١ ص ١٣١) . وابن التلميذ (شعراء النصرانية ٢ / ٣٣٢) :

قد كنتُ اعتدّ حيناً لقياك أنفـس ربـح
وابن الطراح (فوات الوفيات ١ / ٢٦٧) :

ماغبت عنك لهجرة تعتدها ذنباً عليّ ولا لضعف وفائي
وشهاب الدين محمود (أيضاً الفوات ٢ / ٤٨) :

ولم لا وقد صاحبه جلّ مدتي أراه أباً برّاً ويعتدني نجلا

وكنت بحثت في ذلك في مقالة لي في هذه المجلة (مج ٥٥ ج ٤ ص : ٨٦٤ - ٨٦٦) ثم رأيت أن أضيف هاهنا مافيه مزيد بيان . إنّ لتعدية اعتبار إلى مفعولين في عصرنا هذا سببين . أحدهما تصحيف النسخ إياها من « اعتدّ » كما في كتاب « بغداد مدينة السلام » (ص ٨٤) للهمداني بتحقيق الدكتور أحمد صالح العلي ، وقد مرّ النص في المقالة المذكورة ، وكما في « أخبار الأذكياء » (ص ٨٩) لابن الجوزي بتحقيق الأستاذ محمد مرسي الخولي : « ... خوفاً أن أقول لها مثل ماقلت فتعتبر بذلك طالقاً

مني . وهو نص منقول من بعض كتب الطبري ، ولم أجسد الطبري استعمال « تعتبر » بهذا المعنى في كتبه . والآخر ورودها قديماً في بعض المواضع بما يوهم التعدية ، كقول الفراء في البرهان في علوم القرآن (٢٣ / ٤) : « فلهذا أعاد الضمير باعتبار المميّز جمعاً وإفراداً » . وجمعاً حال وليس مفعولاً ثانياً ، أي بالنظر في المميّز في حال جمعه وإفراده . وكقول الزركشي في الكتاب نفسه (١ / ٣٩٢) : « يعتبر من مبدئه الظاهر شيئاً بعد شيء » ، وشيئاً حال من « الظاهر » ، أي : الظاهر متدرّجاً . وكقوله فيه (٤ / ٦٦) : « وهو أن القرآن كلام أحكم الحكماء فيجب أن يكون على مقتضى الحكمة ، فوجب اعتباره كذلك » ، و « كذلك » حال ، أي فوجب النظر فيه على ذلك النحو . وكقول الشاعر (المستطرف ١ / ١٩٧) :

اقرأ كتابك واعتبره قريباً فكفى بنفسك لي عليك رقيباً

و « قريباً » ظرف ، وكأني بقائل البيت أعاد رسالة إلى مُرسلها ليقراها وليفكر فيها « قريباً » ، أي وهي في يده . وأظنّ أني كنت متوهماً في مقالي المذكورة (مج ٥٥ ج ٤ ص ٨٦٥) إذ رأيت أنّ « اعتبره » في البيت تحريف « اعتدّه » . فهذا الاستعمال الموهم بتعدية « اعتبر » إلى مفعولين ، وتصحيف النسخ ، قد جعل الفعل يتدرّج في معناه تدرّجاً طبيعياً على مرور الأيام إلى معنى « اعتد » . حتى بات أكثر أهل الأدب يستعملونه دون اعتدّ ، من غير أن يعلموا أنّ اعتدّ هو الوجه . ومما زاد استعماله هذا نقل الترجمة « consider » الانكليزية أو ما بمعناها في لغات أخر إلى « اعتبر » دون « اعتدّ » . ويحسن أن تجاز هذه التعدية ، لتدرّج معناها بأسلوب طبيعي ، ولغلبة استعمالها في عصرنا هذا .

كتاب دراسات في فلسفة النحو والصرف

٣ - تعدية « قَسَمَ » :

جرت مراسلات بين أستاذه العلامة الدكتور مصطفى جواد رحمه الله والشيخ رءوف جمال الدين مضمونها محاورات في اللغة والنحو . وكان الدكتور مصطفى جواد في أثناء ذلك يخطئ الشيخ رءوفاً في بعض الألفاظ . ثم نشر الشيخ رءوف المحاورات على نحو من الأنحاء ، مع تعليقات يدفع بها عن نفسه الخطأ ، وذلك في كتاب سماه « مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد* » . فألف الدكتور مصطفى جواد كتاباً سماه « دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة وردّ على رءوف جمال الدين » (بغداد ١٩٦٧) ، ردّ فيه عليه ماخالفه فيه ، واستخرج من أقاويله ما يراه خطأ جديداً . من ذلك أنه كان خطأ الشيخ رءوفاً في قوله : « الفعل ينقسم إلى قسمين » ، لأن قسم عنده يتعدى بعلى لاإلى . فاحتج الشيخ رءوف باستعمال علماء النحو هذه التعدية في كتبهم ، ولكنه لم يذكر شاهداً لاستعمالهم إيّاها . وأصرّ الدكتور مصطفى جواد على التخطئة في كتابه المذكور (ص ١٠٣) ، واستشهد بقول الجاحظ في كتابه الحيوان : « وبعض الناس يقسم الجنّ على قسمين » (٧ / ١٧٧) ، ويقول لابن حزم الأندلسي في جمهرة النسب ، ويقول لأديب من أدباء الخريدة (القسم المصري) . والصحيح أنّ « إلى » تحل محل « على » في مواضع عدّة ، منها « قسم على » ، فيقال « قسم إلى » . وربّما عدّي هذا الفعل في بعض المواضع بـ « في » أو « الباء » ، وربما استعمل له « بين » ، فأما « قسم إلى » فكقول الثعالبي في خطبة كتابه يتيمة الدهر :

☆ اطلعت على هذا الكتاب سنة ١٩٦٨ وهو بعيد مني الآن .

« ثم إن هذا الكتاب ينقسم إلى أربعة أقسام » (١ / ٥) . وكقول الباقلاني في اعجاز القرآن : « فن ذلك أنهم قسموها إلى حروف مهموسة وأخرى مجهورة » (ص ٦٦) ، وكقول البيضاوي في أنوار التنزيل في تفسيره سورة الفاتحة : « انقسم انقسام الصفة عنده إلى ماهو نفس المسمى وإلى ماهو غيره » (ص ٤) ، وكقول بعضهم في رسائل إخوان الصفاء : « وحركة العين ينقسم عددها إلى ثلاثة أقسام » (٣ / ١٣٦) ، وكقول ابن الخشاب في كتابه المرجل : « انقسمت الكلم إلى ثلاثة أقسام » (ص ٥) ، وكقول ابن باجة في رسائله : « ومنها صنف آخر مثل النسب ، وتنقسم إلى جيدة وخبيثة » (ص ٦١) ، وكقول الأبيهي في المستطرف : « وهي مقسومة إلى ما يذوب وإلى ما لا يذوب » (٢ / ١٤٣) . ومنه ما في نفح الطيب ، وهو مما نقله المؤلف من كتاب المغرب لابن سعيد : « وقسمه إلى ثلاثة أقسام » (١ / ٢٢٥) . فتعدّي قسم يالي فاشي بين أهل العلم . وعدّيت أفعال أخرى بعلى وإلى ، منها : ردّ على وردّ إلى ، ودخل على ودخل إلى ، ووفد على ووفد إلى ، وقاس على وقاس إلى ، ويخطئ من يمنع من تعدية قاس يالي . ولي شواهد لذلك جميعاً . أما تعدّي قسم بفي فكقول عروة بن الورد (سمط اللالئ ١ / ٨٦) :

أقسّم جسمي في جسمٍ كثيرةٍ وأحسو قراح الماء والماء باردٌ
وأما تعديته بالباء فكقول ابن النحاس في كتابه شرح أبيات سيويه :
« فكانوا إذا حرثوا حرثاً خطّوا في وسطه خطأً فقسّموه باثنين فقالوا :
مادون هذا الخط لأهنتهم ، وما ذراه الله » (ص ٣٣١) . وكقول ابن
خلدون في مقدمته : « وربما انقسمت الدولة عند ذلك بقسمين » . وأما
استعمال « بين » فكقول بعضهم : « لقد طعنته طعنة لو قسمت بين الناس

لماتوا» (تأريخ الطبري ٦ / ٢٣٢) . وكقول أبي العيناء للمتوكل وقد سأله عن بعضهم : « نعم العبد لله ولك ، مقسم بين طاعته وخدمته » (جمع الجواهر ص ٢٨٣) . وقد يجيء الفعل دون حرف الجرّ ودون « بين » كما في رسائل إخوان الصفاء : « لما كان الفلك مقسوماً اثني عشر برجاً وُجد في بنية الجسد اثنا عشر ثقباً مماثلاً » (٢ / ٤٦٣) . وكما في كتاب المرتجل : « وأما المعرفة فتتقسم قسمين » (ص ١٩٢) . وأكثر تعدية قَسَمَ بعلى وإلى . على أني لم أجد نصّاً لـ « قسم إلى » بحيث يكون القسم لعاقل أو غيره ليأخذه لنفسه ، في حين وجدت النصوص مستفيضة لـ « قسم على » في ذلك . فيقال : قسمتُ البرّ على الفقراء ، ولا يقال قسمت البرّ إلى الفقراء . ويُقال قسمت الشعر على الحمير ولا يقال قسمت الشعر إلى الحمير . أما احتجاج الشيخ رءوف بأن علماء النحو استعملوا « قسم إلى » في كتبهم فما بالي به الدكتور مصطفى جواد بالة . واحتج بأن النحاة لم ينصوا على أن « إلى » تجيء بمعنى « على » فكيف جوّزوا لأنفسهم أن يقولوا « قسم إلى » ؟ وذلك منه لا يعدل ميلاً ، ولا يُقيم أوداً^(٢) .

(٢) وجدت بعض المدرّسين ببغداد يخطئون طلبتهم في تعديتهم « قسم » بيالي متابعة منهم للدكتور مصطفى جواد في رأيه . ومن تابعه في ذلك الدكتور إبراهيم السامرائي ، فإنه خطأً الدكتور سامياً الدهان في هذه المجلة (مج ٤٦ / ج ٤ ص ٦٩٤) في تحقيقه كتاب التحف والهدايا للخالدين لقوله في المقدمة : « وليست تنقسم إلى شعر حيناً ونثر حيناً آخر » ، فقال فيه « الذي أعرفه وجرى عليه المتقدمون في أساليبهم أن الفعل انقسم يتعدى بالحرف على ، فالصواب : وليست تنقسم على شعر حيناً » . وعسى أن يكون فيما ذكرته التبيين الكافي ، والبلسم الشافي .

٤- معنى « بسيط » :

وقال الشيخ رءوف في كتابه المذكور « تقدّم نموذجاً بسيطاً للقارئ » فخطأه الدكتور مصطفى جواد في كتابه المذكور قائلاً : إنما البسيط هو « الواسع والفسيح » (ص ١٢٢) . واستشهد بأسماء كتب نقلها من كشف الظنون ، قال : « وصنّف السيد ركن الدين ثلاثة شروح على الكافية ، كبير وهو المسمى البسيط ، ومتوسط وهو المسمى بالوافية ، وهو المتداول ، وصغير » . قلتُ : قولهم (نموذج بسيط) - ويقال أيضاً أنموذج بالألف وهو أجود - من التعابير العصرية . فإن استعمله لغوي وله في استعماله وجه علمي كان ذلك منه مقبولاً ، وإن استعمله متابعة لغيره دون أن يكون له قدرة على تصحيحه فقد أوجد على نفسه السبيل . ولتصحيحه أقول : إنّ له أصلاً قديماً . وإن استعماله مبني على تدرّج لغويّ طبيعي . ولاشك أن الأصل في معنى البسيط هو الواسع الفسيح ، على أنه وُلد منه معنى ضد المركب لم تذكره معاجم اللغة^(٤) ، ومنه ماجاء في كتاب الفرج بعد الشدة (١١١ / ٢) :

قال حمار الحكيم توما لو أنصفوني لكنتُ أركبُ
لأنني جاهل بسيط وصاحبي جاهل مركّب

فتدرّج معنى البسيط إلى معنى الشيء المبسوط الذي يكون طبقة واحدة ، بخلاف المطوي الذي يكون مركّباً من طبقتين أو أكثر - ومنه ماجاء في معني اللبيب في « لكنّ » : « والبصريون على أنها بسيطة . وقال الفراء : أصلها : لكنّ إنّ » (٢٩١ / ١) . أي أنّ الفراء قال بتركيبها لجعله إياها

(٤) يقال معاجم ومعجمات ، وكلاهما استعمل قديماً ، ومن خطأ « معاجم » فقد أخطأ .

من جزأين . ومنه ماجاء في الإمتاع والمؤانسة : « وكما أنّ بين البسيط والبسيط فرقاً يكاد البسيط يكون به مركّباً ، كذلك بين المركب والمركب فرق يكاد المركب يكون به بسيطاً » (١٤٢ / ٣) . ومنه قولهم قديماً : العدد البسيط والعدد المركب . وقولهم في هذا العصر « نموذج بسيط » كأنه مما يُبسط ، لأن معناه يكون واضح الصورة عند بسطه ، فاستعير للنموذج الواضح الذي معناه ليس بمتراكب فتغمض صورته ، كما تغمض صورة ما يُطوى بعد بسطه . وأظنّ أن أقوى ما أعان على هذه الاستعارة العبارة الانكليزية « plain example » إذ أثر التراجمة أن ينقلوها إلى « نموذج بسيط » .

٥ - الإشارة بـ « هكذا » :

وقال الشيخ رءوف في كتابه المذكور : « لفظ قاف يدلّ على هذا الشكل الذي صورته هكذا : ق » . فخطأه الدكتور مصطفى جواد في كتابه في استعماله « هكذا » (ص ١٢٤) وقال : « لأن الإشارة بهكذا إلى شيء مكتوب أو ذي جسم أو معنويّ تستوجب تقدّمه عليه لاتأخره » . واستشهد لقوله ببيضة نصوص استعملت فيها « هكذا » ، كقول السمعاني في أنسابه في بعضهم : « هذه النسبة إلى خفاجة ، هكذا ذكر لي أبو زيد الخفاجي » ، ثم قال « ولعلّ الصواب أن يقول (كهذا) بتأخير (ها) التنبيه عن حرف الجرّ الكاف . وأحسن من (ذا) أن يقول : الذي هذه صورته » . قلت : ما ذكره الدكتور مصطفى جواد في تخطّته هذه لم يقل به أحد من العلماء . ومن بحث في كذا وهكذا ابن هشام في مغني اللبيب (١ / ١٨٧) ، ومختصر مقالته أن الكاف في كذا للتشبيه ، وذا للإشارة ، وتدخل عليها (ها) التنبيه . ولم يخصها بوجه من وجوه الاستعمال عند الإشارة بها . فإن كان مقال به الدكتور مصطفى جواد

استدلّالاً من استقرائه نصوصاً في استعمالها فاستدلّاله يُنقض بنصوص آخر
جاءت على تقيض نصوصه . وذلك كقول معاوية بن مروان بن الحكم
لطحان في حمار له : « أفرأيت إن قام ثم قال برأسه هكذا وهكذا -
وجعل يحرك رأسه يمينه ويسرة - ما يُدريك أنت أنه قائم ؟ » (البيان
والتبيين ٢ / ٢٦١) . وقال برأسه : أشار به^(٤) . وجاء في جارية
لسليمان بن عبد الملك : « فجذبت نفسها من أيديهم ثم قالت :

من مات عشقاً فليت هكذا لاخير في عشق بلا موت
فزجت نفسها في الحفيرة فماتت » (ثمرات الأوراق ص ١٠٤) . وقال
الجاحظ : « والإراغة أن يذهب الصيد هكذا وهكذا » (الحيوان
٦ / ١٠٩) . وقال بعضهم للجاحظ (أخبار الأذكياء ص ١٤٦) :

كأنك كندر في ذنب كبشٍ يُدلدلُ هكذا والكبش يمشي
وفي « جامع البيان .. » للطبري عن عمار الدهني : « ... فأوحى الله إليه
أن قل بعصاك هكذا ... قال موسى بعصاه على الحيطان هكذا فصار فيها
كوى ... » (٢ / ٥٤) . وفي رسائل إخوان الصفاء : « فإذا ركبت من
هذه الثلاثة الأصول اثنين اثنين كان منها تسع نعمات ثنائية وهي هكذا :
نقرة نقرتان ، مثل قولك تنن تنن » (١ / ١٩٨) . وقال الفيروزبادي
في القاموس (مادة : ملح) : « والميلعُ : الطويل والمتحرك هكذا
وهكذا » . وقال الحفاجي في شرحه على درة الغواص (الجوائب ص
١٧٦) : « وقد أنشده الميداني في أمثاله هكذا :

(٤) [وفي وصية عبد الملك بن مروان لابنه الوليد : « فن قال برأسه هكذا فقل
بسيبك هكذا - ديوان المعاني ١ : ١٥٢ ، ولرسول الله ﷺ يخاطب عمارا : « انما كان يكفيك
أن تقول بيديك هكذا » - صحيح مسلم بشرح النووي ٤ : ٦١ / المجلة] .

فيا عجباً لمن ربيتَ طفلاً أقمه بأطراف البنان
وتقل صاحب مجاني الأدب (١ / ٨٥) من ألف ليلة وليلة : « فمشيت
إليه قليلاً قليلاً وقطعت الخرج بهذه السكين وأخذت الكيس هكذا :
ومدّ يده وأخذ الكيس^(٥) » . فكما يجوز أن تتحرك اليد أو الرأس أو
غيرها إلى أي جهة وعلى أي صورة ، يجوز أن ينطق بـ « هكذا » مع
تلك الحركة . وتدلّ « هكذا » على مشار إليه قد كان أو هو كائن في
أثناء الكلام ، أو تالٍ له .

كتاب مشكلات اللغة العربية

٦ - قول في الخُفّ:

للأستاذ محمود تيمور في كتابه « مشكلات اللغة العربية » المطبوع
بالقاهرة سنة ١٩٥٦ مقترحات في إحلال كلمات عربية محل كلمات أجنبية
أو عامية . وهي مقترحات مفيدة تدلّ على وفور علمه وسعة اطلاعه .
على أني أخالفه في اقتراحه أن يُنبذ لفظ الشبشب ويُستعاض منه بالخُفّ
(ص ١١٨) . والشبشب لفظ عامية مصرية لما يشبه النعل ، بل هو
نعل بلا قبّال ، وفي مقدّمه جلد كالكيس يضم الأصابع . كذلك هي
صفته في ذهني ، وقد رأيتُه قبل زمن بعيد . وكأني بالشبشب سُمي كذلك
بالصوت الذي يُحدثه باحتكاكه بالأرض عند المشي . وهو مما يلبسه
المصريون في بيوتهم . ومخالفتي رأي الأستاذ لسببين :

أحدهما : أن العامة استعملت الخُفّ لما يلبس في البيوت ، وهو
المصنوع من نسيج أو جلد . ويغلب أن يكون مبطناً بالفرو أو الصوف

(٥) وجدت لغة القصة التي منها هذا النصّ عالية وذاكرتي الضعيفة تنبئني أنها منقولة

من بعض مآثر للتوخّي .

أو نحوهما . ويضم معظم القدم ويمتسكها . وينفرش عند لبسه فيعرض ويصير له شبه يسير بَخْفَ البعير . ويجوز أن يكون سُمِّي كذلك لذلك ، أو لكونه يجعل السير به خفيفاً أكثر من النعل ، وهي تسمية صائبة في الحالين^(٦) . ولفظة الخف العامية هذه استعملت في الأدب الحديث . والشبشب لاتصح فيه هذه التسمية لما ذكرت من صفته . ولو قيل له « خَفَّ » لالتبس معناه بمعنى الخف البيتي المذكور .

والسبب الآخر : أن التوسع في استعمال الخف من شأنه أن يخرجنا من معناه الذي عُرف قديماً ، وكان يستعمل بخارج البيوت . والمشهور منه قديماً ما كان يضم القدم والساق . ومنه ما كان واسعاً حول الساق ، وربما حفظ فيه شيء لسعته ، كرقاع (الوزراء والكتاب ص ١٨٨) ، أو دفتر (مروج الذهب ٤ / ١٠٧) أو كتاب (أمالي السيد المرتضى ١ / ١٣٨) أو دواة (جمع الجواهر ص ٣٠٣) ونحو ذلك . وأظن أن تلك الأشياء كانت تحفظ في كيس مخاط بالخف . وكان الخف لاتساعه وطوله رُبما شُبّه بالقلنسوة (البيان والتبيين ٤ / ٨) . ويبدو أن اتساعه هذا جاءنا من الأتراك ، لذلك قال بديع الزمان : « وخف تركي ، أعلاه جراب ، وأسفله غراب » (يتيمة الدهر ٤ / ١٨٤) . وربما قُطع الخف إلى مادون الكعبين (الموطأ ص ٢١٥) ، وهو المستعمل في زماننا هذا من قبل أكثر الناس ويُقال له حذاء . والخف القديم الذي يضم الساق يلبسه في عصرنا هذا قسم من الشرطة والجند والنساء ، ولكنه غير واسع حول

(٦) وجدت في محيط المحيط في الخف بمعناه القديم أنه سمي خفًا لخفته ، وذلك بعيد ، لما هو أت من بيان صفته . [وهذه هي عبارة المعلم بطرس البستاني في محيط المحيط : « والخف أيضاً واحد الخفاف التي تلبس في الرجل . سُمِّي به لخفته . وهو شرعاً مايستر الكعب وأمكن به السفر أو المشي فرسخاً فما فوق ... وخفٌ ضاحك : أي مخرق تلوح القدم من خلاله / المجلة] .

الساق^(٧) . ولا يُقال له خف في وطني العراق ، بل يقال له « جزمة » ، وهي لفظة تركية ، ولا أدري مايقول له العامة في سائر بلاد العرب⁽⁵⁾ .

وأن نقول « خَفَّ » لما يُستعمل من قبل قسم من الشرطة والجند والنساء عوضاً من « الجزمة » أو غيرها من ألفاظ العامة أولى من أن نقول للشبشب خف . ويحسن أن يُقال للشبشب نعل ، لأنه ضرب من أضربه ، أو أن يبقى على لفظه . وأجده عربياً أحرفاً ووزناً وتسمية ، وإن كان عامياً .

ديوان أبي الأسود الدؤلي

٧ - « رأساً » لا « مباشرة » :

طبع ديوان أبي الأسود الدؤلي في بيروت سنة ١٩٧٤ ، وهو برواية السكري . وجاء في مقدمة محققه الشيخ محمد حسن آل ياسين (ص ٨) : « والظاهر أنه لم يولّه مباشرة » . وقوله « مباشرة » في هذا الموضع من تعابير هذا العصر . وقد فشا استعماله في لغة العامة والصحافة والأدب .

(٧) الخف الذي يلبسه قسم من النساء في هذا العصر كان يلبس من قبل قسم منهن منذ زمن الجاهلية . ومن ذكره الشماخ . قال (الديوان ص ٨٣) :

وداويّة قفر تمثي نعاجهما كشي النصارى في خفاف اليرندج

قلت : شبه مشي نعاج البيداء وسواد أرجلهنّ بمشي نساء النصارى وقد لبسن خفاف اليرندج . وفسّر ابن قتيبة البيت في المعاني الكبير (١ / ٢٤٧) على نحو يتوهم فيه متوهم أن المراد بالنصارى عنده الذكور . وحذا حذوه الأعم الشنمري في شرح شواهد الكتاب (١ / ٤٥٤) ، ويراجع في ذلك أيضاً حاشية الديوان (ص ٨٣) . وعندني أن « النصارى » مضاف إليه ، والمضاف محذوف تقديره « نساء » ، وبذلك تقع المشاكلة في التشبيه بين النعاج والنساء .

(5) [وفي بلاد الشام تسميه العامة « جزمة » / المجلة] .

وجعل الترجمة لا يرون اللفظة الانكليزية « directly » إلا نقلوها إلى « مباشرة » . والأولى أن يعدل عنها إلى المعروف من كلام العرب ، كأن يُقال « رأساً » ، كقول البيضاوي في أنوار التنزيل في تفسيره سورة البقرة : « وقيل الاستثناء للمبالغة في نفي الحجة رأساً » (ص ١٥٨) . وكقوله في تفسير سورة المائدة « لنفي القدرة عنه رأساً » (ص ١٥٨) . وقريب من ذلك « في الحال » ، كقول الحريري في المقامة الدينارية (المقامات ص ٣٥) : « فانبرى ينشد في الحال من غير انتحال » . وأيضاً قريب منه « من فوره » كما في نزهة الألباء في الكسائي « فأنف من هذه الكلمة وقام من فوره » (ص ٦٨) ، وكما في تأريخ الطبري (١٢٩ / ٨) : « وخرج من فوره على البريد » . وأيضاً قريب منه « في الوقت » كما في نشوار المحاضرة في بعضهم وقد أنشد بيت شعر لتعزيتته وهو في مجلس العزاء : « فكتبه في الوقت ولم يشغله الحال » (١٨٢ / ٦) . وقد يستعمل بعضهم مباشرة والوجه حذفها بلا عوض منها ، كقول أستاذي الدكتور محمد مهدي البصير رحمه الله في كتابه « نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر » : « كانت الحلة التي تأتي بعد النجف مباشرة في المنزلة الأدبية » (ص ١٤) والوجه أن يُقال : « كانت : الحلة التي تتلو النجف في المنزلة الأدبية » . وقد سبقني أستاذي الدكتور مصطفى جواد رحمه الله إلى التنبية على « مباشرة » ولكن على نحو آخر . ففي قول من قال : « أخذ الكتب عنهم مباشرة » قال : « الصواب أخذ الكتب عنهم سماعاً أو أخذها حضوراً » (دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة ص ١١١) . فاختار سماعاً وحضوراً لتحل احدهما محل مباشرة لموافقتهما تلك العبارة دون « رأساً » أو ما هو قريب منها .

٨ - « حَجَرَات » أي نواحٍ لا « حُجَرَات » :

وفي ديوان أبي الأسود المذكور ورد لأبي الأسود (ص ٤٢) :

كَانَ الطَّبَاءُ الْأَدَمُ فِي حُجْرَاتِهِ وَجُونَ النَّعَامِ شَاجِنَ وَجَمَائِلُهُ
وَضُمَّتِ الْحَاءُ مِنْ (حُجْرَاتِهِ) وَكَانَهُ جَمْعُ حُجْرَةٍ ، وَالصَّوَابُ حَجَرَاتٍ
بِفَتْحَتَيْنِ ، أَي نَوَاحٍ ، وَالْمُفْرَدُ حَجْرَةٌ* ، قَالَ بَشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ (الدِّيْوَانُ
ص ٨٨) :

جَزِيْرُ الْقَفَا شَبْعَانُ يَرِيضُ حَجْرَةً حَدِيثُ الْخِصَاءِ وَارْمِ الْعَقْلُ مُعْبَرٌ
وَالغَلَطُ فِي ضَبْطِ « حَجَرَاتٍ » وَارِدَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ ، كَمَا فِي مَغْنِيِّ اللَّيْسِبِ
بِتَحْقِيقِ الْأَسْتَاذِ مُحَمَّدِ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ
(١٥٠ / ١) :

وَدَعِ عَنْكَ نَهْبًا صِيحٌ فِي حُجْرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثٌ مَا حَدِيثُ الرُّوَاحِلِ
هَكَذَا بَضْمَتَيْنِ مِنْ « حُجْرَاتِهِ »^(٦) . وَبِهَاتَيْنِ الضَّمَّتَيْنِ وَرَدَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ فِي
دِيْوَانِهِ مِنْ طَبْعَةٍ صَادِرٍ (٢٥٨ / ٢) :

كَانَ نَهْمُ الْغَلِيِّ فِي حُجْرَاتِهِمَا تَمَارِي خُصُومِ عَاقِدِينَ النُّوَاصِيَا
وَالصَّوَابُ فِي الْبَيْتَيْنِ فَتَحِ الْحَاءِ وَالْجِيمِ .

☆ إن احتمل أن يكون الغلط من المطبعة لم أقل بذلك الاحتمال ، بل أتركه لحُدس
القارئ ، لأن ذلك يلزمي تكرير عبارة الاحتمال في مواضع من البحث على نحو قد يخلق
ديباجة الكلام ، ويفضي إلى الإملال .

(٦) [جاء البيت صحيح الضبط في ديوان امرئ القيس (القاهرة ١٩٥٨ م) : ٩٤ ،

وقيل في تفسيره : الحجرات : النواحي / المجلة] .

وأيضاً في ديوان أبي الأسود (ص ٧٠) :

صفحتُ له بعد الأناة فرَعْتُهُ بجرباء لم يعلم لها كيف أرصدُ
وسكت الشيخ المحقق عن « بجرباء » بالجيم فالراء ، ولا معنى لها في
البيت ، وإنما هي تصحيف « بخدباء » بالخاء المعجمة فالدال المهملة ،
وهي الضربة التي لها عَوْر في موضعها . كذلك فسرها السكّري إذ وردت
بعد صفحتين في قول أبي الأسود (ص ٧٢) :

عرضت له بعد الأناة فرَعْتُهُ بخدباء قد ترفض عنها المجابؤُ
أوهي كما يستفاد من القاموس ضربة السيف التي تقطع اللحم دون
العظم .

١٠ - أ « ذكروك » أم « ذاكروك » ؟

وأيضاً فيه لأبي الأسود (ص ١١٣) :

لنا جيرة سدّوا المجازة بيننا فإن ذكروك السدّ فالسد أكيسُ
و « ذكروك » بتثقيل الكاف أظنها تحريف « ذاكروك » . وفي تصدق
ذلك أنّ السكّري مهّد لهذا البيت ولآخر تلاه بقوله : « كان بين أبي
الأسود وبين بعض بني عمه باب يتطرّقون منه ... وإنّ ابن عمه ذلك
أراد سد ذلك الباب ... ثم إنه ندم فأراد أن يفتحه ... فأبى أبو
الأسود » . فأبي معنى للتذكير يصلح لسياق الكلام ؟ وأي حاجة إلى
التذكير والباب المسدود يذكرهم كل يوم خبر سدّه ؟ . أما « ذاكروه
السدّ » فالمراد منها فاوضه في الباب المسدود طماعة فتحه . يقال : ذاكروه
الأمر ، وذاكروه بالأمر . أما ذاكروه الأمر فما جاء في تأريخ الطبري

(٥ / ٣٠٣) : « فقدم على يزيد فذاكره ذلك » . وأما بالأمر ، فما قاله الشريف الرضي في مقدمته لنهج البلاغة (ص ٢١) : « وكثيراً ما أذاكر الاخوان بها »^(٧) . ويقال : تذاكروا الأمر وتذاكروا به ، وليس هذا موضع شاهدهما .

١١ - « أو أكثر » لا « وأكثر » :

وأيضاً فيه لأبي الأسود (ص ١١٦) :

فقلت وبعض الظن يكذب أهله ويصدقهم وأكثر الظن كاذبُهُ
والواو من « وأكثر » تخل بالمعنى والوزن^(٨) ، وسياق القول يدل على أن

(٧) [وعرف أبو الحكم المنذر بن عبد الرحمن الأموي الأندلسي بالمذاكرة ، لأنه كان إذا لقي أحداً من اخوانه قال له : هل لك في مذاكرة باب من النحو ؟ فتكرر ذلك منه فلقب به (طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ٢٨٥ - ٢٨٦ ، إنباه الرواة ٣ : ٢٢٣ - ٢٢٤ ، البلغة : ٢٧١ - ٢٧٢) / المجلة] .

(٨) [لإخلال بالوزن ، وإنما دخل الزحاف الحرف الخامس من (مفاعيلن) فأصبحت (مفاعلن) . وفي البحر الطويل « يجوز في كل مفاعيلن إلا التي في الضرب الأول أن تسقط ياءه فيبقى مفاعلن ويسمى مقبوضاً » (كتاب الكافي للخطيب التبريزي : ٢٦ ، العيون الغامزة : ١٤٧ ، ١٤٨) ، ومن أمثلة زحاف القبض في الطويل قول امرئ القيس في المعلقة :

ترى بحر الأزأم في عرصاتها وقبعانها كأنه حبٌ فلفل

إذا قامت تضرع المسك منها نسيم الصبا جاءت برياً القرفل

ويوم عقرت للعذارى مطيقي فيا عجباً من كورها التحمل

فجئت وقد نضت لنسوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

قعدت له وصحبتى بين ضارج وبين العنذيب بعدما متألمي

ومرّ على الفنان من نفيانه فسأنزل منه العصم من كل منزل

المجلة] .

الرواية الصحيحة « أو » بمعنى « بل » . ومن مجيء « أو » بمعنى « بل » قوله تعالى : « وأرسلناه إلى مائة أو يزيدون » (الصافات / ١٤٧) ، وقول جرير في عدة أولاده :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي
وقول ابن قتيبة في خطبته لأدب الكاتب : « ... غلط أو خطأ » أي :
بل خطأ . وقول ابن قتيبة هذا يدلّ على أنّ الخطأ أشد من الغلط .

وكان الشيخ قال في مقدمته (ص ١١) : « الذي يعتبر أول من وضع النحو » ، ثم قال في بعض حواشيه على الديوان (ص ١٤٤) : « باعتبارها في البيت اسماً ليكن » . وقد مضى القول في « اعتبر » مستوفى (الفقرة ٢) ، فأغنى عن إعادته .

مجلة المجمع (مج ٥٤ / ج ١)

١٢ - تدرج معنى « التصويب » :

أختم مقالتي هذه بالإشارة إلى فائتة فاتتني ، فأقول :

ذكر أرباب المعاجم اللغوية معنى واحداً للتصويب ، وهو الحكم بالصواب ، واستشهد غير واحد منهم لذلك بالمقولة : إن أخطأت فخطئني وإن أصبت فصوّبني . وأظن أن هذا هو المعنى القديم له دون غيره ، ذكر في معجم ثم تناقلته سائر أصحاب المعاجم دون أن يستقروا نصوص أهل العلم في أزمانهم . ومن أجل ذلك ، وأيضاً من أجل ما وقفت عليه من نصوص من كلام القدامى ، نشرت في هذه المجلة الزهراء (مج ٥٤ / ج ١) مقالة عنوانها « المعجم الوسيط وقوله في تصويب الخطأ » خطأت فيها قول هذا المعجم « وصوّب الخطأ : صحّحه » . ثم

زادت عندي النصوص التي تشهد لي حتى جاوزت أربعين نصّاً . على أي وجدت من بعد ثلاثة نصوص استعملت فيها صوّبه بمعنى صحّحه أي أزال خطأه . وهي :

١ - قول ابن الجوزي في « أخبار الأذكياء » (ص ٦٦) : « كان بعض العمال واقفاً على رأس أمير ، فأخذه البول فخرج ، فلما جاء قال له : أين كنت ؟ قال : أصوّب الرأي ، يعني أنه لا رأي لحاقن » . وكان هذا أول النصوص الثلاثة التي وجدتها ، فذهب وهي أول الأمر إلى أن « أصوّب » تحريف « أقرب » .

ب - وقول ابن بطوطة في تحفة النظّار : « والذي يخدم العربية يركب أحد الأفراس التي تجرّها ويكون عليه سرج ، وفي يده سوط يجرّها للمشي ، وعود كبير يصوّبها به اذا عاجت عن القصد » (مجاني الأدب ١ / ١٣٣) .

ج - وقول السيد مرتضى الزبيدي في التاج (مادة : غير) ، وهو تعليقه على منع صاحب القاموس أن يُقال « عيّره بالأمر » بقوله : « فإنه قول العامة ، هكذا صوّبه الحريري في درّة الغوّاص » . فاستعمل « صوّب » بمعنى صحّح مع أنه كان أقرّ معنى التصويب في قول صاحب القاموس : « وصوّبه قال له أصبت » ، وذلك بأن علّق عليه قائلاً : « وتقول إن أخطأت فخطّئي وإن أصبت فصوّبني » . وليس القصد من استعماله التصويب بمعنى التصحيح أنه أراد أن يُرخي بعد إحكام ، أو أن ينقض بعد إبرام . وإنما هو سهو . ونحوه وقع لبعض العلماء قبله . وأيضاً يقع في العصر الحديث . وأقدم مستعملي التصويب بمعنى التصحيح من أصحاب هذه النصوص الثلاثة هو ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .

والمرجح لديّ أن هذا الاستعمال كان مشاعاً على ألسنة العامة في زمنه . ويجوز أن يكون قبله بزمان طويل . فإن كان الذين جاءوا بعد ابن الجوزي من أصحاب المعاجم كابن منظور والصغاني والفيروزآبادي يعرفونه كان حقاً عليهم أن ينبهوا عليه ، قائلين بخطئه اعتاداً على قول من تقدمهم ، أو بصحته أخذاً بالتدرّج اللغوي الطبيعي .

وفذلكة القول : أن تخظّتي المعجم الوسيط على الوجه المذكور كانت فائتة ، لأنها بنيت على استقرار لم يتم . وأن نصّ هذا المعجم : « وصوّب الخطأ صحّحه » فيه بعض الصحة . وقد يحتاز كال صحته لو أثبت فيه مامعناه « وصوّبه : يستعمل بمعنى عدّه صواباً ، وهو أصل ، وبمعنى صحّحه ، أي أزال خطأه ، وهو مولد . واختص قولهم في العصر الحديث (تصويب الخطأ) بمعنى تصحيحه . » . وأن أصحاب المعاجم الذين أعقبوا ابن الجوزي فاتهم أن يшиروا إلى استعمال التصويب بمعنى التصحيح ، أي إزالة الخطأ .

وأنا إذ أضع فائتتي وفوائت غيري بين يدي القارئ ، أرجو أن يحيط بهنّ فضله ، وأن يوفي عليهنّ كرمه . وكذلك هو رجائي إن قدّمت إليه فوائت آخر . فلكلّ مشتغل بالعلم هفّوات ، كما لكل جواد كبتوات وهيهات أن نجد من حاز العلم بطرفيه ، والتحف بمطرفيه .

صبي البصام

لندن :